منوعات

MEDIA

شكوى ثالثة

باريس ـ **العربي الجديد**

رفعت منظمة «مراسلون بلا حدود» شكوى ثالثة أمام المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم الحرب المرتكبة ضد الصحافيين الفلسطينيين في غزة. وتطلب الشكوى من المدعي العام للمحكمة إجراء تحقيق في الجرائم بحق تسعة صحافيين فلسطينيين على الأقل في الفترة بين 15 ديسمبر/كانون الأول و20 مايو/أيار، بالإضافة إلى أكثر من مائة صحافي قتلهم الجيش الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول في غزة. وتزامن إعلان المنظمة، الاثنين، مع مجزرة رفح التي ارتكبها طيران الاحتلال الإسرائيلي ليلة أمس الأحد الاثنين، في مخيم نازحين شمال غرب المدينة، جنوبي قطاع غزة، وراح ضحيتها نحو 40 شهيداً وعشرات الجرحى. فيما تزامن تاريخ رفع الشكوى الجديدة، في 24 مايو/ أيار، مع الذكرى السنوية التاسعة لصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2222 المعني بحماية الصحافيين خلال الحرب، كما تأتي بعد أيام قليلة من طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار أوامر اعتقال فيما يتعلق بالحرب على غزة. ويشدّ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2222 المعني بحماية الصحافيين خلال الحرب، الذي جرى إقراره قبل تسع سنوات، وبالتحديد في 27 مايو/ أيار 2015، على أهمية محاسبة ومعاقبة جرائم الحرب بحق الصحافيين. وكان مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قد أكّد، في رسالة بعث بها إلى المنظمة بتاريخ 5 يناير/كانون الثاني، للمرة الأولى، أن الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين مدرجة في تحقيقاته بشأن فلسطين.

كشفت وثائق رسمية صادرة عن وزارة التربية العراقية، عن إلزام الموظفين التابعين للوزارة بعدم النشر وإبداء الآراء في الشؤون السياسية أو انتقاد شخصيات سياسية في مواقع التواصل الاجتماعي

قمع الحريات في العراق بتوجيه خامس

الموصل ـ **سيف العبيدي**

اتهمت أوساط أكاديمية وحقوقية عراقية، السلطات في بغداد، بانتهاك الدستور والقانون، على خلفية منع موظفيها من الإدلاء بآرائهم السياسية أو انتقاد الشخصيات الحكومية والسياسية، مؤكدين أن تلك الممارسات من شأنها الانقلاب على مبادئ الديمقراطية، فضلاً عن أنها تقيد الحريات التي كفلها الدستور. يأتي ذلك بعدما كشفت وثائق رسمية صادرة عن وزارة التربية العراقية، عن إلزام الموظفين التابعين للوزارة بعدم النشر وإبداء الآراء في الشؤون السياسية أو انتقاد شخصيات سياسية في مواقع التواصل الاجتماعي. وهذا التوجيه هو الخامس من نوعه بعد إجراءات مماثلة لوزارات أخرى أبرزها الدفاع والداخلية.

وأظهرت وثائق صادرة من وزارة التربية، إلزام موظفي الوزارة بعدم النشر في مواقع التواصل الاجتماعي وانتقاد شخصيات سياسية أو التشهير بها، كونها «ظاهرة غير حضارية وغير أخلاقية»، وتوعدت بمحاسبة الموظفين المخالفين لتلك التعليمات. كما أظهرت الوثائق إلزام الموظفين في وزارة التربية بالتوقيع على تعهدات خطية بعدم نشر أي إساءة أو انتقاد تحت طائلة المعاقبة. ولم تنفِ وزارة التربية العراقية صحة ما جاء في الوثائق، وقال المتحدث باسم الوزارة كريم السيد في حديث إلى «العربي الجديد» إن الموضوع لم يُعمم رسمياً: «لكن بعد انتشاره في مواقع التواصل الاجتماعي، طُرح للنقاش في الوزارة لاتخاذ قرار بشأن تعميمه على كل المديريات من عدمه». وفي وقت سابق، منعت وزارات الداخلية والدفاع والتعليم العالي والتخطيط، موظفيها من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التعرض للأمور السلبية أو انتقاد السياسيين. كما تعرض ناشطون وصحافيون عراقيون للملاحقة القضائية بسبب انتقادات للتقصير الحكومي في ملفات الخدمات، وذلك بناء على دعوات تقدم بها مسؤولون في الدولة. وانقسمت المواقف البرلمانية حول قرار منع الموظفين من توجيه النقد إلى الشخصيات السياسية بين مؤيد ومعارض، إذ أكدت عضو مجلس النواب زليخة إلياس البكار، رفضها لتقييد الحريات، ودعت في تصريحات لـ«العربي الجديد» الوزارات العراقية، باستثناء العسكرية، إلى العدول عن تلك القرارات على اعتبار أنها تستهدف الحريات الخاصة، ولا سيما في المسائل التي لا تحتوي على تجاوزات للنصوص القانونية. وحذرت البكار من التطبيق غير المنصف للقرارات الوزارية بشأن معاقبة الموظفين المخالفين لتعليماتها واستغلال الموضوع في أغراض الاستهداف الشخصي لبعض الموظفين.

في المقابل، أبدت النائبة زيتون الدليمي تأييدها للقرارات الخاصة بمنع الموظفين من انتقاد الشخصيات السياسية، وقالت الدليمي في حديث إلى «العربي الجديد» إن «قرارات منع الموظفين صدرت في أغلب الوزارات وذلك بسبب الاستخدام السيئ للحريات ولمنصات التواصل الاجتماعي». وأضافت الدليمي أنه «من غير المنطقي أن يتهجم بعض الموظفين على وزرائهم ومسؤوليهم في المؤسسات الحكومية، واعتبار ذلك من الحريات الشخصية وحرية الرأي». الباحث في الشأن العراقي مجاهد الطائي أكد أنه ليس من حق أي دائرة أو مؤسسة تقييد حرية الرأي والتعبير بتعهدات كهذه تصدر للجميع، إلا إذا كان هناك تسريب لمعلومات خاصة بالمؤسسة وتعد أمناً قومياً. وقال الطائي في حديث لـ«العربي الجديد» إن «من حق كل شخص بوصفه مواطناً وموظفاً إبداء الرأي في القضايا العامة، وهذا أمر كفله الدستور، لكن هناك ميل إلى السلطوية لدى المسؤولين ومن يمتلكون سلطة ونفوذاً وكل سلوكاتهم السلطوية بعيدة عن القانون». وأشار إلى أنه قبل أشهر أصدر البرلمان لائحة تنظيمية لعمل الصحافيين في مجلس النواب، وهي أيضاً تقييدية وسلطوية يمارسها رئيس البرلمان بالإنابة محسن المندلاوي. ولفت الطائي إلى أن الفوضى والسلطوية في ظل غياب تشريع القوانين التنظيمية، هي سمة هذه المرحلة التي تشهد تناقضاً بين مبادئ الدستور والإجراءات السلطوية.

> منعت وزارات موظفيها من استخدام منصات التواصل لانتقاد مسؤولين

انقلاب على الديمقراطية

عضو مفوضية حقوق الإنسان في العراق، علي البياتي، أشار إلى أن سلوك المؤسسات الموجه سياسياً وليس دستورياً يمثّل انحداراً عن أسس الديمقراطية والدستور العراقي.

من تظاهرة تطالب بالحريات في بغداد 2020 (مرتضى سوداني / الأناضول)

وقال البياتي في حديث إلى «العربي الجديد» إن «الدستور واضح في المادة 38 الذي ينص على حرية الرأي والتعبير والصحافة والطباعة والنشر والتظاهر والاجتماع، في حين فشل البرلمان العراقي بجميع دوراته في تشريع قانون ينظم ويحمي هذه الحريات». وأضاف أنه «للأسف لم تبق في العراق أي مؤسسة قادرة على حماية الحقوق والمواطن من الطبقة السياسية التي تعبث بكل مقدرات الدولة وتمارس الفساد علناً، وتتباهى بذلك أمام الإعلام، بينما المواطن محروم حتى من انتقاد هذه الطبقة الحاكمة». ووصف البياتي قرارات تقييد الحريات للموظفين بـ«الغبية»، لأن الموظف سيلجأ إلى النشر بأسماء مجهولة وسيضاعف من حالة الانتقاد، مشيراً إلى أن منع الموظفين من انتقاد السياسيين لا يسري على التابعين للطبقة السياسية والأحزاب الحاكمة التي تستخدم منصات التواصل الاجتماعي في صراعها السياسي وفضح بعضها بعضاً. وأشار إلى أن موقف القضاء العراقي ضعيف تجاه مصادرة الحريات وتقييدها؛ إذ لم يتدخل لمنع هذه الخروقات والانتهاكات للدستور ومبادئ النظام الديمقراطي، داعياً إياه إلى متابعة هذا الموضوع ووقف الانتهاكات المتكررة للدستور العراقي.

استعباد الموظفين

أما الخبير القانوني أمير الدعمي، فأكد وجود نهج حكومي نحو تقييد الحريات وتكميم الأفواه، وهو ما سُجل في العراق من خلال اعتقال الصحافيين وإقامة الدعوات القضائية ضد الناشطين وأخذ تعهدات من الموظفين، مشدداً على أن هذا الأمر ينذر بعواقب وخيمة على مبدأ الحريات الذي كفله الدستور. وقال الدعمي لـ«العربي الجديد» إن «هناك من لا يتقبل الرأي الآخر والانتقاد، وهو في صدر المسؤولية، وذلك يعارض الدستور»، مشيراً إلى أن هناك سياسة ممنهجة باتجاه تقييد الحريات وذلك يعد جريمة في حق الدستور، واصفاً موضوع أخذ التعهدات من الموظفين، خاصة في ظل الحكومة الحالية بأنه محاولة لاستعباد الموظفين. وأعلنت نقابة المعلمين العراقيين رفضها لقرار وزارة التربية، وأشارت إلى أنه يقيد الحريات العامة للموظفين في قطاع التربية. وقال نائب نقيب المعلمين عباس السوداني في حديث مع «العربي الجديد» إن «النقابة ستبحث الموضوع هذا الأسبوع وستفاتح وزارة التربية لإلغاء القرار الذي عمم على جميع الموظفين»، وأضاف أنه «إذا ما كان هناك تجاوز تمارسه الكوادر التربوية، فإن النقابة مع اتخاذ الإجراءات القانونية في حقهم، ولكن توقيع الكوادر التربوية على تعهدات فذلك تقييد للحريات الشخصية، إذ إن حسابات الموظفين على مواقع التواصل الاجتماعي هي حسابات شخصية، ولا علاقة لها بعمل الدولة ومؤسساتها».

وأضافت: أن «فكرة التعميم على الجميع غير صحيحة، فإذا ما كان أحد الموظفين قد ارتكب خطأ فهذا لا يعني أن نعمم الأمر على الجميع، ولا سيما مع وجود أكثر من مليون منتسب في وزارة التربية سيتأثرون سلباً بهذا التعميم». وتنص المادة 38 من الدستور لعام 2005 على أن «تكفل الدولة، وبما لا يخل بالنظام العام والآداب، حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، وحرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر، وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي»، لكن ما سبق يبقى شعارات لا تطبق في غالب الأحيان، ويمكن التلاعب بها من المسؤولين الحكوميين أو الجهات التي تحاول تسييس القانون وتكميم الأفواه.

مختفون ومعتقلون

يعاني المدونون العراقيون أو المواطنون الذين ينشرون آراءهم بحرية مضايقات عدة، قد تصل إلى السجن أو التهديد بالقتل. في شهر فبراير الماضي اعتقلت السلطات الأمنية العراقية الناشط والمدون ياسر الجبوري في مطار بغداد الدولي، أثناء مغادرته البلاد، من دون الكشف عن الاتهامات الموجهة إليه. وعرف الجبوري بصفته ناشطاً مدنياً ومدوناً على منصة إكس التي يعبر من خلالها عن معارضته لقوى سياسية وفصائل مسلحة. بينما لا يزال عدد من الصحافيين والمدونين المختفين. اختفى هؤلاء إثر المشاركة في الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في 2019 أو في السنوات التي تلتها، ولا يُعرف مصيرهم لغاية الآن، رغم أن السلطات العراقية كانت قد فتحت تحقيقات بشأنهم، من دون الوصول إلى أي نتائج.

وعاد الحديث عن الصحافي باسم الزعاك الذي اختطفه عناصر ينتمون إلى دائرة الأمن التابعة لـ«الحشد الشعبي»، في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وسط بغداد، خلال تصويره بثاً مباشراً عبر حسابه في «فيسبوك»، إذ كان ينقل صور خيم المعتصمين من أنصار الأحزاب والفصائل المسلحة المعترضة على نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الشهر نفسه آنذاك. ونشرت منظمة العفو الدولية، بياناً قالت فيه: «اختفى الصحافي باسم الزعاك قسرياً قبل عامين في العراق أثناء تغطيته لاعتصام. وتقول تقارير شهود عيان إن اختطافه كان على يد عناصر من وحدات الحشد الشعبي»، مطالبة رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني «بالكشف عن مصيره، ومعاقبة خاطفيه». وسبق أن اختُطف الصحافيان مازن لطيف (كاتب ومؤلف ومهتم بحقوق الأقليات في البلاد)، وتوفيق التميمي (يعمل في صحيفة الصباح الرسمية)، بالطريقة نفسها، ولم تتضح أي تفاصيل حول لجان التحقيق التي شكلتها الحكومة.

وثائقي

يتطرّق الفيلم الوثائقي «شتيرن: الرجل، والعصابة، والدولة» إلى قضية أبراهام شتيرن الذي تحالف مع النازيين الألمان بهدف محاربة البريطانيين في فلسطين

أبراهام شتيرن
الرجل والعصابة والدولة

بدر العقباني

غُرض أخيراً الفيلم الوثائقي «شتيرن: الرجل، والعصابة، والدولة»، للمخرج المصري حسام سرحان المقيم في لندن، يناقش العمل، بوصفه وسيطاً ثقافياً ومعرفياً، قضية الصهيوني أبراهام شتيرن (Avraham Stern)، وتحالفه مع النازيين الألمان. سرحان يُعرّف نفسه بصفته صانع أفلام وثائقية وليس صحافياً، وهذا ما يدفعنا إلى قراءة الفيلم بتأنٍ أكبر من جهة المراجع المستخدمة لتدعيم قصته، ومن جهة تسرب ذاتية المخرج إلى العمل بإرادته أو من دونها.

لم يوافق شتيرن وعصابته الإرهابية («ليحي»: المقاتلون من أجل حرية إسرائيل) على الاتفاق الذي عقدته عصابتا الإرغون والهاغاناه مع البريطانيين عشية الحرب العالمية الثانية، بعد أن اعتقلت بريطانيا قياداتهم واحتجزتهم في تل أبيب. ذلك الاتفاق ينصّ على هدنة لن تقوم خلالها هذه العصابات الصهيونية بأية عمليات إرهابية ضد الانتداب البريطاني في الداخل الفلسطيني. استمر شتيرن في القتال وانفصل عن الإرغون. هذا الشاب المتعصب جاء من بولندا ليدرس الآداب في الجامعة العبرية ولا تفاصيل مهمة عن تاريخه قبل هذا الأمر. يروي ابنه خلال العرض أن أباه قد «قُتل بدم بارد على يد البريطانيين في شهر إبريل/نيسان 1942 وهو بعمر 34 عاماً». يؤكد إلداد هاروني مدير الأرشيف في متحف البلماخ أن شتيرن لم يسلم نفسه عن طيب خاطر، ويصنفه أنه «بطل رومانسي من أبطال عصره، وشاعر متمسك بأيديولوجيته، وشخص صادق يعبر عن عصره، تحول لاحقاً إلى رمز».

في المقابل، يظهر في العمل ثلاثة مؤرخين، هم إيلان بابيه وتوماس سواريز وطوني غرينستين، يؤكدون جميعاً وبالوثائق والدليل القاطع أن ليحي ليست العصابة الإرهابية الوحيدة في ذاك الزمن، بل القيادات والعصابات الصهيونية جميعها تمثّل عصابات إرهابية. القضية هنا بالتأكيد ليست قضية اختلاف في وجهات النظر، وهذا ما يؤكده المخرج عبر المونتاج، إذ يؤطر بدقة لحظات الإنكار التي يعيشها ابن شتيرن والمحامي أورون شوارتز الذي يعتبر في إسرائيل باحثاً في الحركة الصهيونية. هذا الإنكار أصبح متغلغلاً حتى في سلوك الأفراد، فعندما قدم فريق التصوير وثائق رسمية عن لقاء شتيرن مع النازيين، ردّ المحامي أن هذه بروتوكولات

> ظن شتيرن انه قادر على تشكيل تحالف مع هتلر ضد البريطانيين

رجال المقاومة الفلسطينية في أشبال مع عصابات الهاغاناه عام 1948 (Getty)

كل تلك القوة

يمثّل الفيلم الوثائقي «شتيرن: الرجل، والعصابة، والدولة» كتالوغ يشرح كيفية بناء دولة مفتونة بنازية ألمانيا وفاشية إيطاليا في عالم غير اختلاقي؛ فها هي الحكومة الحالية في دولة الاحتلال الإسرائيلي، تتصرف كشتيرن حرفياً، في حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. الفارق أن لديها كل القوة التي لم يحصل عليها شتيرن، وعلاقة متينة مع الغرب وإيطاليا والمانيا.

تضم فرقة هواة خريجي الجامعة الأميركية في القاهرة 35 فردا (صفحة الفرقة في فيسبوك)

تجربة

هواة مصريون في فرقة رقص

حينما كانت بينكي سليم تقف أمام التلفزيون في طفولتها تقلّد استعراضات فوازير رمضان وحركات الرقص الشرقي في أفلام الأبيض والأسود المصرية، لم تكن تتخيّل أنها ستؤسس يوماً من الأيام فرقة راقصة تهدف إلى إحياء الفلكلور المصري. كانت بينكي محبة للرقص بكل أنواعه منذ الصغر، وبدأت في تعلم فن الباليه وهي في الرابعة من عمرها، واستمرّت في أدائه 12 عاماً، ثم مارست أنواعاً مختلفة من الفنون الراقصة، مثل الرقص المعاصر، والهيب هوب والرقص اللاتيني.

عندما بدأت دراستها في الجامعة الأميركية بالقاهرة، فوجئت بينكي، وهي المحبة لصمّم الرقصات والراقص الاستعراضي المصري محمود رضا، بوجود ناد للفلكلور كأحد النشاطات الطلابية، وكان انضمامها لهذا النشاط أمراً مسلماً به، إذ تصف الرقص بأنه «في دمها»، وتؤمن بأنه «لغة في حد ذاتها... ممكن تعبري عن حزن أو فرحة أو اشتياق أو زعل بالرقص، الرقص ده تعبير لجمال الموسيقى اللي بتسمعيها على جسم إنسان». شاركت بينكي مع نادي الفلكلور في الجامعة الأميركية في مسابقات فنية عديدة، داخل مصر وخارجها، وحازت في إحدى مسابقات الجمهورية للعروض المسرحية على جائزة أفضل راقصة. وبعد تخرّجها، عملت في أحد البنوك، لكنها واصلت شغفها من خلال تقديم دروس الرقص. استست، في عام 2013، فرقة هواة خرّيجي الجامعة الأميركية للفلكلور لمتابعة هوايتها المفضلة، وأيضاً لمجابهة انجذاب الأجيال الصغيرة لكل ما هو غربي وتفضيله على تراث بلدهم. تقول بينكي: «من كتر ما الإنترنت أثر على الأجيال الصغيرة في مصر، بقت كل الأجيال دي مهتمة جدا بكل ما هو غربي».

بدأت بينكي الفرقة وحدها وأصبحت تضم 30 فرداً تراوح أعمارهم بين 15 و50 عاماً، جميعهم من الهواة. وتقدّم الفرقة حفلين كل عام على مسرح إيوارت، في الجامعة الأميركية. ونسبت بينكي الفضل في تأسيس الفرقة إلى مكتب مشاركة الخرّيجين في الجامعة. وقالت إنهم تعاونوا معها لتتواصل مع أعضاء سابقين بنادي الفلكلور من مختلف الأجيال حتى تتمكن من تحقيق حلمها، كما ساعدوها في العثور على استديوهات للتدريبات وتوفير مسرح للعروض. تقول ريموندا رائف، المديرة التنفيذية لمكتب مشاركة الخرّيجين وصندوق دعم الجامعة الأميركية، إن عائد حفلات فرقة هواة الجامعة للفلكلور يذهب إلى صندوق دعم الجامعة لمساعدة الطلاب غير القادرين، وهو ما وصفته بأنه «تجربة فريدة من نوعها»، إذ يدعم الخريجون المشاركون بالفرقة بعض الطلاب الحاليين لمواصلة تعليمهم في الجامعة.

وتواجه بينكي وفرقتها التحدي الأصعب وهو نقص الدعم المادي بدون وجود راع رسمي للفرقة أو من خلال دعم وزارة الثقافة، وذكرت أن «أي شركة أو هيئة عشان تدي فلوس لازم تبقى مؤمنة بالرسالة اللي بنقدمها، حد عايز ينمي التراث المصري أو الفلكلور المصري في المجتمع، بس مش هو ده اللي واخد الانتباه الكافي للأسف». وترى بينكي أن السبيل إلى رفع التوعية بأهمية الفنون الشعبية يأتي من خلال الاهتمام بالأطفال وتعليمهم في المدارس بشأن رموز التراث المصري «فالأطفال تكبر فاهمة إحنا تاريخنا جاي منين». لدى بينكي ثلاثة أحلام، أولها أن تقدّم عرضاً بصحبة فرقتها يوماً ما في دار الأوبرا المصرية، وأن تصطحب الفرقة في عروض خارج مصر، «وحلم إن الناس تفتكرني في يوم من الأيام، زي ما كان في محمود رضا وفريدة فهمي، كان في واحدة اسمها بينكي سليم حاولت».

(رويترز)

> تسعى فرقة هواة خرّيجي الجامعة الأميركية إلى التوعية بالفلكلور المصري

استجواب، وردّ الابن بأن التعاون كان رسالة أرسلها شتيرن إلى السفارة الألمانية في بيروت ولم يصل إليه ردّ عليها. عشر دقائق من زمن العرض حتى تنتهي قصة شتيرن، الشخصية الرئيسية، وتبدأ بعدها قصة إسرائيل، الدولة التي بُنيت على يد حفنة من الإرهابيين ودعم بريطاني مباشر. يتميز شتيرن من باقي الإرهابيين بكونه ذا التكتيل الأكثر عنصرية وهمجية، فالخلاف بين العصابات قائم على التكتيل وليس المبادئ. كان شتيرن يرى نفسه مناهضاً للإمبريالية، ويعتبر أن الفلسطينيين جزء من الإمبراطورية البريطانية، وهذا دليل على التشوه الفكري والتاريخي والعقائدي لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي. آمنت جميع القيادات الصهيونية بمبدأ «عدو عدوي هو صديقي» وعملت على هذا الأساس، حتى ظن شتيرن بكل سذاجة أنه قادر على تشكيل تحالف مع هتلر ضد البريطانيين، علماً بأنه على دراية بما يحدث لليهود في معسكرات النازيين. يؤكد أستاذ التاريخ والشرق الأوسط في جامعة أوكسفورد، يوجين روغان، أن ليحي والنازيين تقابلوا في بيروت، هذا ما لم يُدقق في الفيلم. كان بن غوريون مفتوناً بالفاشية باعتبارها أيديولوجيا. نقل الصهاينة الهوية النازية منهجياً إلى فلسطين، حتى أن لقب «كاهين لانفسهم» هو اللقب الذي أطلقه الألمان على الألماني المناهض للفاشية. وفي إحدى الوثائق لشتيرن، يؤكد أن «السلاح حتى لو كان من ألمانيا أو إيطاليا، فلا مكان للمشاعر في الحرب، وسنتعاون مع أي قوة عسكرية تساعدنا على إقامة مملكة إسرائيل». ظن البريطانيون أنهم بقتل شتيرن تكون المشكلة قد انتهت، وهذا ما لم يحدث. القيادات التي أتت بعده كانت أكثر تطرفاً وتنظيماً، قتلت ليحي كثيراً من البريطانيين والفلسطينيين في عمليات ذُكرت بالتفصيل في كتاب توماس سواريز «دولة الإرهاب: كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب؟». وبالرغم من عدد مقاتليها القليل، إلا أنها أقدمت على عمليتين إرهابيتين تاريخيتين، راح ضحية الأولى وسيط الأمم المتحدة الكونت السويدي فولك برنادوت (1895 - 1948) الذي أنقذ يهوداً من معسكرات الاعتقال أكثر مما أنقذته الصهيونية، والثانية قام بها اثنان من أعضاء ليحي في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1944، انتقاماً لمقتل شتيرن، إذ اغتالا اللورد موين في القاهرة، الذي كان أعلى ممثل للحكومة البريطانية في الشرق الأوسط في ذلك الوقت. لاحت الفرصة لجميع العصابات الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية لبدء العمل على مخططاتهم في الداخل والخارج. تخطى إرهابهم الحدود القانونية للدول. كثير من التفجيرات حدثت في أوروبا بوصفها هدفاً أساسياً صاغه إياهو دوبكن، رئيس قسم الهجرة في الوكالة اليهودية آنذاك: «أساليب إرهابية ستستخدم لإجبار يهود أوروبا على الذهاب إلى فلسطين بعد الحرب»، ذكر هذا في ملخص استخباري بريطاني يعود إلى شهر إبريل/نيسان 1945.

لم يدقق العمل على بريطانيا بصفتها مستعمرة اهدت بلداً كاملاً لعصابة إرهابية. بيّضت إسرائيل صفحة هؤلاء المجرمين وفق عقلية الدولة القومية. اندمجت عصابة ليحي وباقي العصابات في جيش الاحتلال، ووُضعت صورة لشتيرن على طابع بريدي. مناحم بيغن أحد مؤسسي عصابة الإرغون أصبح رئيساً للوزراء، وحصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات.

متابعة

خرّيجو معهدي المسرح والسينما في دمشق وشركات الإنتاج

عماد كركص

يأتي القرار الذي أصدرته، أخيرا، وزارة الثقافة في حكومة النظام السوري، بالطلب من شركات الإنتاج الفني تأمين فرص لخرّيجي المعهدين، العالي للفنون المسرحية، والعالي للفنون السينمائية، ليفتح الباب حول فرضية يدّعي أصحابها تدني مستوى الخرّيجين من المعهد. أصدرت وزيرة الثقافة السورية، لبانة مشوح، القرار رقم «10/أ/388»، القاضي بالطلب من شركات الإنتاج الفني المنطوية تحت مظلة «لجنة صناعة السينما والتلفزيون» إيجاد فرص لخرّيجي المعهد العالي للفنون المسرحية، والمعهد العالي للفنون السينمائية، في الأعمال الفنية العازمة على إنتاجها. ينصّ القرار على توفير فرص لثلاثة خرّيجين من قسم التمثيل، ولاثنين من خرّيجي قسم التقنيات، وذلك من آخر أربع دفعات تخرّجت من المعهد. وقال أيضاً بإيجاد فرصة لطالب من المعهد العالي للفنون السينمائية، بهدف «التمرين العملي لهم لصقل خبرتهم العملية في هذا المجال». وذكرت الوزارة أن هدفها من القرار هو «ربط المؤسسات الأكاديمية التعليمية الفنية بسوق الإنتاج الفني في القطاع الخاص، ولدعم الأكاديميين والخرّيجين في سبيل رفد الفن والإبداع السوري بكوادر جديدة ودماء شابة ترفع من سويته وقدرته على المنافسة».

ولمحاولة مواكبة تنفيذ الأمر، عقد رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون، علي عنيز، القرار على جميع شركات الإنتاج المستهدفة، وطلب منها موافاة اللجنة بأسماء الخرّيجين والطلاب الذين سيشتركون في الأعمال المقبلة.

يشغل ماهر الخولي اليوم عميد المعهد العالي للفنون المسرحية في سورية، ويشار إليه بعدم الكفاءة في قيادة المعهد الذي بعد قسم التمثيل أهم أقسامه الخمسة، إذ إن الخولي أحد خرّيجي المعهد، من قسم النقد والأدب المسرحي، من دون أن يكون له باع في التمثيل أو خبرة أكاديمية في هذا الإطار.

وسبق الخولي في هذا المنصب الممثلة جيانا عيد بين عامي 2016 و2018. وقُبل 32 طالباً في قسم التمثيل في المعهد خلال فترة توليها المنصب، وهي سابقة لم تحدث في تاريخ المعهد منذ تأسيسه عام 1977. جرت العادة أن يقبل القسم ما بين 12 في الحد الأدنى و15 طالباً بالحد الأعلى في كل موسم دراسي، وذلك ما يتناسب مع إمكانيات المعهد من تجهيزات وقاعات تدريب، وقبل كل ذلك حجم الكادر التدريسي في القسم.

وفي الأعوام ما قبل 2010، كان المعهد لا يقبل أكثر من 12 إلى 13 طالباً في قسم التمثيل، ليتمكّن من تخريج دفعات في مستوى عال من الجودة، علماً أن المعهد ولا سيما قسم التمثيل كان بعيداً لمراحل طويلة عن «الواسطة» أو «التوصيات» و«المحسوبية». يرى الممثل والفنان المسرحي نوار بلبل، أن قرار الوزارة جيد «بمعنى أن الوزارة تظهر أنها معنية بإيجاد فرص للخرّيجين من المعهد»، ويتمنى «لو كان هذا القرار خرج في السابق، لحظي كثير من الخرّيجين في المعهد بفرص لهم بعد انتهاء الدراسة». وقال «تخرجنا من المعهد العالي للفنون المسرحية، بالتالي نحن في المقام الأول يجب أن نرفد المسرح السوري، ثم الدراما التلفزيونية وشركات الإنتاج الدرامي في مرتبة ثانية». وأفاد بلبل بأنه «كان للمسرح السوري وما يقدمه خرّيجو المعهد في المسرح هامش لنقد السلطة، وتمرير الرسائل للناس وإن كان بسقف متدن وضمن حدود ضيقة، أما القرار هذا فهو موجّه إلى شركات الإنتاج لإيجاد فرص للخرّيجين، من دون إيجاد حلول أو فرص لهم بالمسرح، المفترض أن يرفدوه في المقام الأول». وقال المخرج والناقد السوري نضال قوشحة لـ«العربي الجديد» إن القرار ليس ملزماً لشركات الإنتاج، لأن الوزارة كمؤسسة حكومية لا يمكنها إلزام شركات القطاع الخاص بتعيين الخرّيجين، وكذلك هو لا يخص المعهد العالي للفنون المسرحية، وإنما المعهد العالي للفنون السينمائية أيضا». وأضاف «القرار طلب من شركات الإنتاج لإيجاد فرصة للخرّيجين، والسبب بالتأكيد كون سوق الدراما السوري عانت تراجعاً في معدلات الإنتاج في السنوات الأخيرة، فبالتالي هناك خرّيجون لا يجدون فرص عمل بسبب ضعف معدلات الإنتاج أولاً، ووجود ممثلين غير أكاديميين في سوق الدراما».

> لم يكن المعهد العالي للفنون المسرحية يقبل أكثر من 12 إلى 13 طالبا في قسم التمثيل

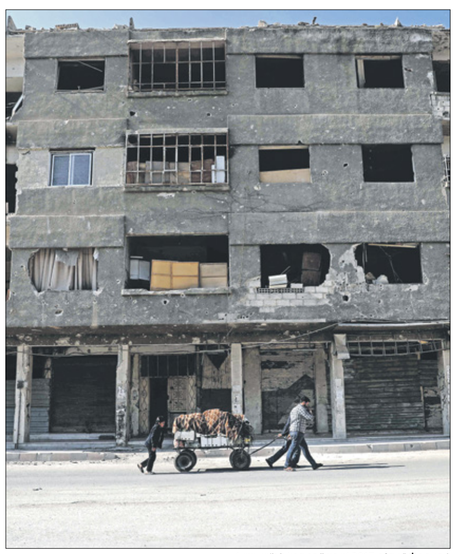
في دمشق عام 2017 (سمير الدومي/ فرانس برس)

صحة

هل كل سُكّر سيئ؟

> يسود اعتقاد عام بأن كل أنواع السكّر سيئة ومضرّة في صحة الإنسان، لكن الخبراء والدراسات ينفون صحة هذا التعميم

يارا حسين

يرى كثيرون أن السُّكّر ليس غذاءً صحياً، إذ يرتبط بالعديد من الأمراض المزمنة، كالسمنة ومقاومة الأنسولين والإصابة بمرض السكري من النوع 2. إلا أن هناك كثيراً من المعلومات الخاطئة حول الكيفية التي تؤثر بها المواد الحلوة في النظام الغذائي.

ينصح الخبراء بتناول أقل كمية من السكر المضاف، أي السكر الذي يوضع في الأطعمة المصنعة لجعلها حلوة المذاق، مثل السكر المضاف إلى البسكويت والكعك والحلويات والمشروبات السكرية وقرائق الشوكولا. يختلف السكر المضاف عن ذلك الموجود طبيعياً في بعض الأطعمة مثل الفاكهة أو الحليب، والذي يترافق مع مجموعة من الفيتامينات والمعادن والعناصر الغذائية التي تساعد في تعويض بعض الجوانب السلبية للسكر. فتحتوي الفاكهة على الألياف التي تجعل الجسم يمتص السكر بمعدل أبطأ.

صحيح أن المُحليات المُعالَجة بنسبة صغيرة، مثل العسل أو شراب القيقب، تحتوي على عناصر مغذية أكثر من تلك المُعالَجة مثل السكر الأبيض، لكن كمية هذه العناصر الغذائية ضئيلة جداً، وليس لها تأثير ملموس على الصحة. والجسم لا يميز سكر المائدة عن سكر العسل، فجميع مصادر السكر متشابهة بالنسبة له، وهو يحول جميع مصادر السكر إلى سكريات بسيطة تسمى السكريات الأحادية. وتوفر كل هذه أربع سعرات حرارية لكل غرام، لذلك يكون لها نفس التأثير على الوزن. وبالتالي، فإن الإفراط في استهلاك السكريات الطبيعية، كالعسل، قد يكون له نفس الآثار السلبية الناتجة عن السكر المعالج.

كذلك، لا داعي لمقاطعة السكر المضاف من حياتنا نهائياً، فتشير الإرشادات الغذائية الأميركية إلى أن الشخص البالغ الذي يتناول 2000 سعرة حرارية يومياً، يمكن أن يتناول أقل من 12,5 ملعقة صغيرة أو 50 غراماً من السكر المضاف، (هذه تقريباً الكمية الموجودة في 473 مل من عبوة الكولا)، وتوضح جمعية القلب الأميركية بأنه يمكن أن تتناول النساء أقل من ست ملاعق صغيرة (25 غراماً)، وأن يتناول الرجال أقل من تسع ملاعق صغيرة (36 غراماً) يومياً.

كما يمكن للأشخاص الذين يبالغون في تناول السكر تسجيل أصناف الطعام التي يستهلكونها. هذا سيعطي فكرة عن كمية الأشياء الحلوة التي يتم تناولها يومياً، ويساعد على التحكم في كمياتها وتناول كمية أقل من السكر المضاف. وينصح بقراءة الملصقات الغذائية للطعام والتأكد من كمية السكر المضاف، لأن الأطعمة المعلبة والخبز والزبادي المنكهة والحبوب وصلصة الطماطم يمكن أن تحتوي جميعها على سكر مضاف أكثر مما نتوقع. من المتداول أن تناول السكر يسبب أمراض القلب أو الزهايمر أو السرطان. لكن وجدت دراسة أجرتها المجلة الأميركية للتغذية السريرية أن تناول السكر المضاف باعتدال لا يؤدي إلى الأمراض مثل السمنة. فالسعرات الحرارية الزائدة في وجباتنا الغذائية هي التي تسبب السمنة واحتمال ظهور مرض مزمن، سواء كان مصدرها تناول كميات كبيرة من السكر أو من رقائق البطاطس أو من الجبن أو من الأرز البني.

من جهة أخرى، يستبدل كثير منا الأطعمة السكرية بالأطعمة المصنوعة من المحليات المنخفضة أو الخالية من السعرات الحرارية، مثل الصودا الدايت أو البسكويت الخالي من السكر، فلنا منهم أن هذه المنتجات أكثر صحة. ولكن وفقاً لتحليل 37 دراسة نُشرت في مجلة الجمعية الطبية الكندية.

في احد حقول قصب السكر في مصر (إنتشارد بيكر / Getty)